مهرجان تسوق في رمضان بأسعار تقل ٢٥ بالمئة عن السوق

محافظ دمشق لـ«الفعاليات الاقتصادية»: علينا الأرض والتجهيزات «مجاناً» وعلى الشركات بيع السلع بسعر التكلفة

رئيس اتحاد غرف الصناعة لـ«الوطن»: إما في مجمع الأمويين أو في صالة الجلاء

الحلاق لـ«الوطن»: ضرورة تخفيض الأعباء والرسوم الجمركية ومنح مزايا ضريبية

هادي بك الشريف

يبدو أن محافظة دمشق اتخذت قرارها بالتنسيق مع الفعاليات الاقتصادية بإقامة مبادرات ومهرجان تسوق خلال شهر رمضان، مقارنة مع العام الماضي الذي لم يشهد إقامة هذا النوع من المبادرات نتيجة الأعباء والتكاليف الكبيرة اليومية والنفقات من عمال ومستلزمات، والسبب يرره عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق بأنه مرتبط بانخفاض التنافسية بين السلع.

وحول هذا الموضوع، أبدى محافظ دمشق طارق كريشاتي استعداد المحافظة لتقديم الأرض وجميع التجهيزات اللوجستية بشكل مجاني لإقامة المهرجان مقابل البيع للمواطنين بسعر التكلفة أو أقل، مشيراً إلى أهمية المبادرات الخيرية في الشهر الكريم التي ستقوم بها غرف التجارة والصناعة والجمعيات الخيرية وأصحاب الأيادي البيضاء في مساعدة الأسر المحتاجة.

هذا وخرج اجتماع المحافظ برؤساء غرف الصناعة والتجارة بدمشق وريفها إلى التحضير لمبادرات ومهرجان تسوق من دون ربح بهدف تخفيف الأعباء المادية عن الأسر في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد.

وفي تصريح لـ«الوطن» كشف رئيس اتحاد غرف الصناعة رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها غزوان المصري، عن تشكيل لجنة من الغرف وذلك لإقامة مهرجان التسويق إما في صالة الجلاء الرياضية أو بمجمع الأمويين، على أن تباع السلع بسعر التكلفة.

وتوقع المصري مشاركة عدد كبير من الشركات ولاسيما أن المشاركة مجانية لقاء البيع بأسعار منخفضة عن السوق بنسبة تصل إلى ٢٥ بالمئة.

من جانبه أكد الحلاق وجود عدد من الصعوبات المرتبطة بارتفاع أسعار النقل الخارجية والتأمين التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع، وأضاف: إن إقامة مثل هذه المبادرات أمر جيد، ولكن هناك وجهات نظر أخرى تؤكد ضرورة تنشيط قطاع الأعمال بشكل كامل يؤدي إلى انخفاض الأسعار حتى من دون هذه المبادرات، مشيراً إلى أن هذه المبادرات ينظر إليها في بعض الأحيان كعدد فقط وبشكل مؤقت من دون أن تحقق الغاية الكبيرة المرجوة.

وقال عضو غرفة التجارة: «حتى تتسوق لشراء سلع من المهرجان المقرر إقامته أنت بحاجة إلى تكاليف نقل (ذهاب وإياب) إضافة إلى النفقة الكبيرة من إقامة هذا المشروع أو المبادرة»، وبالتالي هناك ضرورة لتخفيض النفقات والأعباء والرسوم الجمركية ومنح بعض المزايا الضريبية، الأمر الذي ينعكس على أسعار السلع.

وأضاف الحلاق: لا شك أن لهذه المبادرات إثراً إيجابياً، ولكن المستهلك هو الحكم في نهاية المطاف، مؤكداً أن أي صناعي أو تاجر يقدم خدمة الغاية الأساسية منها هي الربحية، وفي حال لم يجد هذا الأمر يفضل الخروج بأقل الخسائر، ما لم يكن لديه أي هدف آخر اجتماعي أو تسويقي في مكان أو مهرجان ما.

وتابع: هناك البعض يرغبون بالمشاركة، ولكن لا يتاح لهم ذلك، في ظل عدم التسويق المطلوب، وبالتالي عدم معرفتهم بإقامة مثل هذه المبادرات.

المعتمدون يستغلون رفع سعر الخبز ويبيعون الربطة بأكثر من ١٠٠٠ ليرة

تيناوي لـ«الوطن» يجب أن يرافق تعديل السعر قرار فوري من التموين بتحديد سعر مبيع الربطة للمعتمدين

رامز محفوظ

بمجرد صدور قرار رفع سعر ربطة الخبز المدعوم من ٢٠٠ ليرة إلى ٤٠٠ ليرة استغل معتمدو الخبز هذا القرار وقاموا برفع سعر مبيع الربطة للشرائح المدعومة حيث إن البعض أصبح يبيع الربطة بسعر ٧٥٠ ليرة والبعض الآخر أصبح يبيعها بسعر ١٠٠٠ ليرة ومنهم من يبيعها بسعر أعلى من ذلك، والسؤال الذي يطرح لماذا لم تضع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تسعيرة محددة لبيع ربطة الخبز من قبل المعتمدين؟

عضو مجلس الشعب محمد زهير تيناوي بين في تصريح لـ«الوطن» أن حجة المعتمدين لرفع سعر ربطة الخبز للشرائح المدعومة بسبب ازدياد أجور النقل وسعر الربطة من الأفران لذا نرى أنهم رفعوا سعر مبيع الربطة وكل معتمد يبيع بسعر مختلف عن الآخر، مشيراً إلى أن هناك فلتاناً وغياباً للرقابة التموينية على المعتمدين الذي استغلوا قرار رفع سعر ربطة الخبز من أجل تحقيق أرباح زائدة.

ولفت إلى أنه من المفترض أن يرافق صدور قرار تعديل سعر ربطة الخبز للشرائح المدعومة إصدار قرار آخر وبشكل فوري من قبل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتحديد سعر مبيع الربطة من قبل المعتمدين لكن للأسف لم يصدر قرار بهذا الخصوص لغاية تاريخه.

وأوضح تيناوي بأن كل ما تتمناه أن تأخذ مراسيم الزيادة للأجور والرواتب دورها في تحسين الوضع المعيشي للمواطن لكن ما يحصل عملياً أنه بمجرد صدور أي مراسيم زيادة في الأجور والرواتب فإن أول من تتسابق على رفع الأسعار هي مؤسسات القطاع العام حيث لم نكن نتوقع أن تكون هناك زيادة بسعر مادة الخبز باعتبارها تعتبر من المواد الأساسية والمهمة التي يحتاجها كل المواطنين.

وأشار إلى وجود سعرين لبيع الخبز عبر البطاقة الإلكترونية سعر للشرائح المدعومة وسعر للشرائح المستبعدة من الدعم وكان من المفترض تعديل سعر ربطة الخبز للشرائح المستبعدة من الدعم وليس للشرائح المدعومة كي يشعر ذوو الدخل المحدود الذين هم ضمن الشرائح المدعومة بقيمة زيادة الرواتب، مبيناً أن الزيادة لن تغطي فروقات سعر ربطة الخبز التي تم تحرير سعرها للشرائح المدعومة.

وشدد تيناوي على ضرورة العمل على ضبط الأسواق بعد صدور مرسوم زيادة الرواتب كي لا تمتص أي زيادة يحصل عليها ويستفيد منها ذوو الدخل المحدود، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن جولات الرقابة التموينية على الأسواق لم ولن تجدي نفعاً رغم الرقابة التي تقوم بها وزارة التجارة الداخلية لكنها تعتبر غير فاعلة.

حيزة: الأسعار وصلت لحدها الأقصى قبل صدور مرسوم زيادة الرواتب

ولفت إلى أن التاجر دائماً يعمل بأسلوب التحوط ودائماً يقوم بتسعير المواد بسعر يكون أعلى من سعر الصرف، مشيراً إلى أنه منذ زمن والتجار يعملون بأسلوب التحوط عند تسعير المواد وذلك لتوقعهم بحدوث ارتفاع دائم لسعر الصرف وعدم القدرة على ضبطه وأثبتت التجربة أن هذا الكلام صحيح، موضحاً أن من يدفع ثمن هذا التحوط الذي يقوم به التاجر هو المستهلك النهائي.

وعن واقع الأسعار في السوق أوضح أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حيزة في تصريح لـ«الوطن» أن الأسعار وصلت لحدها الأقصى قبل صدور مرسوم زيادة الرواتب، مبيناً أن أي رفع جديد للأسعار سيؤدي إلى الكساد.

ولفت إلى أن ارتفاع أسعار البنزين وحوامل الطاقة وندرتها أدت إلى ارتفاع الأسعار لكن منذ بداية العام الحالي حدث ارتفاع إضافي في الأسعار لم يكن متوقعاً نتيجة ارتفاع سعر الصرف وتدني الإنتاج نتيجة العوامل السيئة للطقس في الساحل وهذا الأمر أدى إلى حدوث شح في المواد في السوق، مشيراً إلى أنه خلال الأسبوع الماضي حدث ارتفاع كبير بأسعار المواد الغذائية بشكل عام.

وأشار إلى أن التوتر في البحر الأحمر كان حجة للتجار لرفع أسعار المواد وبشكل فوري رغم عدم تغيير اتجاه شحن البضائع واستيراد بضائع جديدة، موضحاً أن أسعار المواد الغذائية ارتفعت مؤخراً بنسبة لا تقل عن ٢٥ بالمئة.

الشعار الجديد للمهندسين.. المزيد من العمل والقليل من الكلام

نقيب مهندسي الحسكة: أبنية القطاع العام لم تتأثر بالزلزال بسبب الدراسة الهندسية السليمة

الحسكة - دحام السلطان

أكد محافظ الحسكة لؤي صيّوح خلال انعقاد مؤتمر المهندسين السنوي تحت شعار «إن الرد على المخاطر يكون بالمزيد من العمل والقليل من الكلام، وعلينا أن نعزز الأمل بالعمل فمن دونهما لا معنى للحياة»، أن ما طرحه المهندسون يعبر عن هواجس وأهداف بناءة، ومن هنا يأتي دور المهندس الذي يضع يده على ضميره، مشيراً إلى أن القضايا الإشكالية تبعاتها جزائية وتتبع لقوانين من اختصاص المحاكم ولا دور للمؤسسة الإدارية فيها، والمهندس المشرف على العمل هو من يتحمل تبعاتها إن أخطأ، مؤكداً الترحيب بكل مبادرة تأتي بها النقابة يمكن الأخذ بها إن كانت قابلة للتطبيق، وفق الظروف الراهنة التي لا نرغب ونريدها أن تغلبنا ونتفوق علينا، بل العكس هو التصحيح بالعمل على تذليلها وتجاوزها.

بدوره بيّن أمين سر هيئة مجلس النقابة المركزية خضر الصالح أن للمهندسين حقوقاً وواجبات وكل ما تم طرحه في مؤتمرهم السنوي بالحسكة، هي مطالب محقة وستحظى بعين الاهتمام والرعاية وسنكون من أولى أولويات النقاش والاستجابة، والتي من شأنها أن تكون الضمانة والمكسب الحقيقي للمهندس من منظار المصلحة العامة والارتقاء بمهنة الهندسة.

وأوضح فهد كنيفر نقيب المهندسين بالمحافظة، أن هناك جهات تتحمل الأخطاء في البناء بعد الزلازل الذي أتى على عدد من المحافظات السورية العام الماضي، داعياً إلى ضرورة التعاون مع مجالس المدن للوصول إلى الآلية المطلوبة لإشادة البناء وفق تعميم رئاسة مجلس الوزراء، مؤكداً أن تكون الدراسة سليمة من المهندس المختص، مبيناً أن أبنية القطاع العام لم تتضرر بفعل الزلزال الأخير بقدر التأثر الذي أتى على القطاع الخاص، لأن الدراسة الهندسية كانت سليمة، إلا أن التنفيذ لم يكن سليماً، مؤكداً أن كل ما تناوله المؤتمر من مداخلات وطروحات، سيكون بمحض الاهتمام والمتابعة من مجلس النقابة بالمحافظة، وسيتم عرض كل ما تم طرحه على النقابة المركزية.

ودعت المداخلات إلى ضرورة مشاركة النقابة بالرقابة على البناء وبتمديد عمل المهندسين الفني بعد سن التقاعد، والعمل على مراجعة قرار رئاسة مجلس الوزراء بلحظ جميع اختصاصات المهندسين بعملية سن التقاعد وتمديد عملهم وفق الحاجة أيضاً، والعمل على توظيف جميع خريجي الجامعات في مؤسسات ودوائر الدولة، وتحسين وضع المهندسين المعيشي ورفع سقف التعويضات وإعادة النظر بنسب طبيعة العمل ودعم القطاع العام وتفعيل دوره، وتحديد الخدمة العسكرية الاحتياطية للمهندسين أسوة بالأطباء، والعمل على إرفاق هوية للبناء أثناء عمليتي البيع والشراء لضمان سلامة البناء أثناء التوثيق العقاري، ووضع أنظمة وقواعد وقوانين جديدة للمكاتب الاستشارية، والتأكيد على تدريب المهندسين الدارسين ووضع حد لغض النظر عنهم، وعدم إصرار قرارات بطريقة البيع بالتراضي والعمل على تفعيل آلية عمل تثبيت عقود البيع في المحاكم وإرفاق عقودها بمخططات هندسية وبعدم تصديقها إلا إذا كانت مطابقة للمواصفات، والسعي إلى تأمين الضمان الصحي في المؤسسات والشركات التي لا تأمين فيها وتشميل المهندسين غير المشمولين به، وتفعيل آلية عمل التأهيل والتدريب الخاصة بعمل المهندسين، وتعديل نظام مزاولة المهنة في الوحدات الهندسية، ومشاركة النقابة بالرقابة على أعمال البناء، والمطالبة بعدم تصديق أو نقل ملكية لدى المحاكم المختصة إلا إذا كانت شروط الملكية مطابقة للمواصفات الفنية من حيث النسب المسموح بها لترخيص البناء، وبزيادة الكادر الفني لدى مجالس المدن والبلديات.

مدير شركة عامة يدق ناقوس الخطر: تسرب رهيب للعمال بعد قرار التريث بالحوافز والإنتاج انخفض إلى النصف

وزارة التنمية اقترحت إقصاء ٥٠ بالمئة من العمال من الحوافز

مديرة الإنتاج: الوضع مأساوي وبعد القرار غاب ١٠ عمال من أصل ١٤ عاملاً

نورمان العباس

لم يحتج قرار مجلس الوزراء بالتريث في تطبيق المرسوم رقم (٢٥٢) لعام (٢٠٢٢) المتضمن النظام النموذجي للتحفيز الوظيفي للعاملين في الدولة إلى وقت طويل لتنعكس نتائجه مباشرةً على قطاع العمل، بحيث شهدت بعض الشركات الإنتاجية حالة من «تسرب العمال» وانخفاضاً في الإنتاج وصل إلى النصف في بعض الشركات وفسخ عقود العمل للعمال غير المثبتين.

مدير الشركة العربية المتحدة للصناعة عبد الرحمن اليوسف أكد لـ«الوطن» أن هناك تسرب عمال رهيباً خاصة بعد قرار «التريث» الذي صدر عن مجلس الوزراء والنتائج سلبية بشكل غير متوقع فالإنتاج في الشركة انخفض إلى النصف ولولا بعض الإجراءات التي اتخذت من الإدارة لكانت اليوم الشركة من دون أي عامل ولم ينتج متر قماش واحد.

وكشف اليوسف أنه في كل يوم يتسرب عامل أو اثنان من الشركة إلى القطاع الخاص أو إلى الأعمال الشخصية وخلال الشهرين الماضيين تسرب ٢٥ عاملاً بسبب ضعف الرواتب مقابل عبء العمل ليأتي القرار ويكون بمنزلة الضربة القاضية وبين أنه في اليوم الأول من العمل بعد صدور القرار كان هناك حالة من الإضراب عن العمل ويأس شديد أصاب العمال.

وأضاف: نحن الشركة الأولى في سورية التي ناقشت نظام الحوافز مع وزارة التنمية الإدارية وعلى هذا الأساس قمنا بإعداد برنامج حاسوبي لصرف الحوافز لنفاجأ بقرار «التريث حتى إشعار آخر».

وأشار اليوسف إلى أنه عند مناقشة نظام الحوافز من الشركة مع وزارة التنمية الإدارية اقترحت الوزارة إقصاء ٥٠ بالمئة من العمال عن الحوافز بحجة أن ليس جميع العمال يعملون بشكل جيد مما أوقع الشركة في ورطة تغيير التسميات الوظيفية للعمال كي يشملهم نظام الحوافز.

بدورها أكدت مديرة الإنتاج في الشركة شذى صالح لـ«الوطن» أن الوضع مأساوي في الشركة وهناك تسرب عقود بشكل كبير وخلال أسبوع واحد كان هناك فسخ لـ٤٠ عقود عمل.

وقالت صالح: إن القرار ظهرت نتائجه مباشرة فالتعميم صدر يوم الخميس لنفاجأ في يوم السبت أنه كان هناك غياب كبير من العمال، وفي صالة إنتاج واحدة كان هناك ١٠ عمال غائبين من أصل ١٤ عاملاً، وأشارت صالح إلى أن الورقة الأخيرة والتشجيع الوحيد لضمان بقاء العمال والحفاظ عليهم في الشركة كانا قرار الحوافز خاصة أن الشركة إنتاجية والعامل يعمل في ظروف قاسية (درجات حرارة ورطوبة مرتفعة، العامل يقف ٨ ساعات على آلة متأملاً بتعويض يخفف عنه) ورأت صالح أن قرار التريث خلق أزمة كبيرة في الشركة، فالعامل الشاب يأتي بموجب عقد عمل على راتب ٢٠٠ ألف لا يستطيع تكوين أسرة خاصة أن أغلبية العمال غير مثبتين ولا يربطهم بالعمل سوى المقابل المادي الذي يكافئ جهدهم وتعبهم، وبينت صالح أنه بمجرد صدور القرار لم يعد لدينا أي صلاحيات في صرف مكافأة لأي عامل وأضافت: ما الذي يجبر العامل أن يقف على آلة ٨ ساعات من دون أي مقابل؟